

# تدويل الحدود الأوروبية على الحدود الخارجية

محمد الكاشف

كان هناك الكثير من المحادثات والمناقشات التي جرت مؤخراً حول تدويل الحدود الأوروبية على الحدود الخارجية ، ولكن أولاً وقبل كل شيء ، ماذا يعني تدويل الحدود الخارجية .

يمكن تعريف السيطرة الأوروبية على الحدود الخارجية على أنها مجموعة من العمليات التي تكمل بموجبها الجهات الفاعلة الأوروبية والدول الأعضاء سياسات السيطرة على الهجرة عبر حدودها الإقليمية بمبادرات تحقق هذه السيطرة خارج الحدود الإقليمية ومن خلال بلدان وأجهزة أخرى بدلاً من بلدانهم. هذه الظاهرة لها أبعاد متعددة. يلتقط البعد المكاني بُعد المسافة الجغرافية المتداخلة بين موضع القوة وموضع المراقبة. ولكن هناك أيضاً بُعداً علائقياً ، فيما يتعلق بتعدد الجهات الفاعلة المشاركة في المشروع من خلال التفاعلات الثنائية والمتعددة الأطراف ، عادةً من خلال الديناميات القسرية المتمثلة في المكافأة أو الحوافز أو العقوبة المشروطة. وهناك أبعاد وظيفية ومفيدة للغاية ، فيما يتعلق بفعالية تكلفة إنشاء المسافة (في الأسس الأخلاقية والقانونية على السواء) بالنسبة للمهاجر (غير المرغوب فيه) ، الذي لم يعد يُنظر إليه بعيداً عن القلق الدولة المشرفة ، ومجموعة أجهزة السياسة الخارجية في خدمة العوامل الخارجية من حيث الغرض والشكل والتسليم والتحكم النهائي.

وهكذا تظهر الحدود الأوروبية (إعادة) كأنظمة للإكراه في كل مكان ومتعددة الوسائط والتعبيرية - كشبكة مترابطة وهذا بدوره يخلق مسافة ، جسدياً وأخلاقياً ، تُستخدم لنقل المسؤوليات المصاحبة.

الخطوات الرئيسية في إضفاء الطابع الخارجي على السياسات الأوروبية بشأن الهجرة ، وعواقبه الأكثر خطورة فيما يتعلق بانتهاكات حقوق الإنسان الأساسية.

كان موضوع "التدويل الخارجي" ، أي نقل إدارة الحدود إلى دول ثالثة ، موضوع مناقشات ساخنة بعد تنفيذ اتفاقية إعادة القبول التي انتقدت بشدة بين الاتحاد الأوروبي وتركيا. في مقابل الحصول على 6 مليارات يورو إلى حكومة أردوغان ، ضمنت الصفقة إعادة جميع الذين وصلوا إلى اليونان "بشكل غير قانوني" إلى تركيا ، وبالتالي تفويض السيطرة على حدود البلقان إلى السلطات التركية. هذا له تداعيات واضحة ودقيقة فيما يتعلق بانتهاكات حقوق الإنسان.

هذا ليس بالأمر الجديد تحت الشمس. كانت الصفقة بين الاتحاد الأوروبي وتركيا مجرد خطوة مهمة (وبالتأكيد ليست الأخيرة) في عملية طويلة الأمد ، والتي شهدت تسارعاً مزعجاً في الآونة الأخيرة ، وتحت ضغط ما يسمى "أزمة اللاجئين" خاصةً في السودان و دول شمال إفريقيا من مصر شرقاً وحتى المغرب غرباً مروراً بليبيا وتونس والجزائر.

إن الشيء الرئيسي في عملية التحول الخارجي هو أن المفاوضات ، في سياقها ، تبدأ بدول أخرى دون تقييم معايير حقوق الإنسان أولاً في تلك الأماكن أو الطريقة التي تتعامل بها الحكومات المحلية مع قضايا

الهجرة. نحن نتحدث عن دول - حتى أننا قد نسميها ديكتاتوريات - مثل السودان، حيث كان الرئيس السابق عمر البشير قبل الحراك الشعبي لديه أمر اعتقال رائع أصدره ضده من قبل المحكمة الجنائية الدولية.

العامل الوحيد الذي يتم النظر فيه هو الاهتمام الجيوسياسي ، بمعنى أن المفاوضات تفتح مع الدول "الرئيسية" بناءً على قربها من أوروبا. تاريخياً ، كان التعامل مع البلدان التي تهمنا بسبب موقعها الجغرافي ، بغض النظر عن احترامها لحقوق الإنسان ، عنصراً نموذجياً في ممارسة الاستعانة بالخارجية. ليبيا القذافي نموذج

ومع ذلك ، هناك عنصر جديد ، وهو بنفس القدر من الخطورة: في حين أن الأموال المخصصة للمساعدة الإنمائية كانت تستخدم دائماً بطريقة استراتيجية ، فقد أصبحت الآن حوافز أو عقوبات رسمية للتعاون أو الفشل في التعاون مع إجراءات الترحيل والإعادة إلى الوطن. أصبحت صناديق التنمية أداة لتنفيذ سياسات مراقبة الحدود في بلدان المنشأ والعبور ، وهذا أمر خاطئ وواضح.

ويبرز هذا النهج عدد من الافتراضات السياسية الخاطئة ، بدءاً بمفهوم ("مساعدتهم في المنزل"). بافتراض أن الهجرة يمكن منعها عن طريق تخصيص صناديق التنمية بشكل استراتيجي: الحقيقة هي أنه لا يوجد شيء أبعد من الحقيقة. وقد أوضح هذه النقطة جيداً مقرر الأمم المتحدة الخاص المعني بحقوق الإنسان للمهاجرين ، فرانسوا كريبو. وقد أظهرت العديد من الدراسات أن المساعدات الإنمائية لا تقلل من عدد المغادرين من بلدان المنشأ ، وبالتالي تدحض صلاحية أي سبب يستند إلى هذه الفرضية.

يجب أن نرفض أيضاً فكرة أن هذه السياسات لها ما يبررها لأن هدفها المعلن هو تقليل عدد الوفيات في البحر ، حيث من الواضح أن المهاجرين يواصلون القيام برحلات محفوفة بالمخاطر ويموتون في البحر، ولن يتوقفوا حتى يتم ضمان قنوات وصول آمنة وقانونية. بعيداً عن التحسن المؤقت ، سيتفاقم هذا الوضع فعلياً بسبب النهج الخارجي ، الذي يعطي دوراً رئيسياً لدول مثل إريتريا وليبيا ، حيث يتعرض السجناء للقتل والتعذيب بشكل منظم.

العنصر الأخير الذي يجب تسليط الضوء عليه هو المنطق الضار الذي تقوم عليه كل هذه السياسات: فمن ناحية ، هناك تدخل هائل في القارة الأفريقية ، حيث تطلب أوروبا تنفيذ أنظمة التحكم في البلدان التي يجب أن تسمح بالتداول الحر داخل فضاء الإيكواس. من ناحية أخرى ، تجري مفاوضات مع الدول الأفريقية على حساب مئات الآلاف من الناس.

الخطوات الأوروبية الأولى في استراتيجية التدويل الخارجي في إفريقيا هي عملية الخرطوم ، التي بدأت في عام 2014 ، ومؤتمر القمة الأوروبي لعام 2015 في فاليتا، ولقد كان التدويل الخارجي بمثابة استراتيجية تأسيسية في السياسات الأوروبية منذ عقد من الزمان ، ولكن في الآونة الأخيرة فقط شهدنا هذا التسارع في هذه الاتفاقات وعواقبها ، وذلك بفضل نشر "صناديق التنمية" في تجريم الهجرة. هذا صحيح بشكل خاص في أفريقيا ، بدءاً من عملية الخرطوم وقمة فاليتا.

إجراءات الخرطوم وفاليتا هما الخطوتان الرئيسيتان في تشكيل العلاقات بين الاتحاد الأوروبي وإفريقيا جنوب الصحراء الكبرى مروراً بمصر وليبيا ، وتأتي في أعقاب السياسة الخارجية لمراقبة الحدود ، والتي

تم اعتمادها بالفعل أثناء عملية الرباط 2006. ثم بعد ذلك في عام 2007 شارك الاتحاد الأوروبي في إدارة الهجرة مع عدد قليل من البلدان المغاربية.

منذ الخرطوم ، امتد المنطق المطبق على السيطرة على الحدود المغربية الإسبانية إلى القرن الأفريقي ، الذي أعطى دوراً مهماً حديثاً لبلدان مثل مصر و إريتريا والسودان والنيجر: الدكتاتوريات التي كانت مستبعدة سابقاً من المفاوضات مع الاتحاد الأوروبي، أصبحت فجأة جهات فاعلة رئيسية في إدارة قضايا الهجرة.

أيضا ، أصبح التخصيص المشروط لصناديق التنمية من الممارسات المعتادة. وهذا يتماشى مع الإرادة السياسية المتزايدة لوقف تدفق المهاجرين إلى أوروبا وتيسير العودة القسرية لأولئك الذين وصلوا إلى أوروبا "بصورة غير قانونية".

يتمثل العنصر المهم حقاً في قمة فاليتا في توفير الصناديق الاستئمانية لأفريقيا (1.8 مليار يورو) خلال المفاوضات ، لتوزيعها على البلدان على طول طريق وسط البحر المتوسط: منطقة الساحل (ليبيا ومالي والنيجر) و القرن الأفريقي (إثيوبيا وإريتريا والصومال والسودان بجانب مصر). أعادت القمة التأكيد على الدور الرئيسي الذي تلعبه العودة إلى الوطن في سياسات مراقبة الهجرة. في الوقت نفسه ، يعمل هذا على تعزيز جدول الأعمال الخاص بإنشاء نقاط اتصال - أو بالأحرى اعتماد "نهج النقاط الساخنة" لتسهيل التعرف على المهاجرين عند وصولهم وبالتالي ضمان عودتهم القسرية خلال فترة زمنية قصيرة.

يكرر "ميثاق الهجرة" نموذج صفقة الاتحاد الأوروبي وتركيا التي تعرضت لانتقادات شديدة مع البلدان الأصلية الرئيسية للمهاجرين وعبور المهاجرين على طول طريق وسط البحر المتوسط.

ومما يثير القلق بشكل خاص الدور الرئيسي الذي تلعبه الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي مثل ألمانيا وفرنسا وإيطاليا ، مثل اقتراح وزير الشؤون الخارجية الإيطالي جنتيلوني ب إعادة تنشيط معاهدة عام 2008 خلال المؤتمر الوزاري الإيطالي الإفريقي في مايو 2016.

لا يسع المرء إلا أن يلاحظ كيف أثر اهتمام تلك الدول في الحفاظ على العلاقات الاقتصادية مع هذه البلدان على المناقشات. ومع ذلك ، لا يمكن تطوير المصالح الاقتصادية في أفريقيا على حساب حماية الحقوق الأساسية في مسائل الهجرة.

يتم دمج المحاور الأربعة للمصالح الاقتصادية والأمن والتنمية والهجرة بشكل خطير في العلاقات الشرطية والترابطية خلال المفاوضات مع البلدان الأفريقية. هذه يجب أن تبقى منفصلة بدقة.

في هذا السياق ، من المهم أيضاً تسليط الضوء على حقيقة أخيرة: في أوروبا ، هناك افتقار للشفافية المحيطة بهذه الاتفاقيات والمفاوضات المصاحبة لها. كل هذه اتفاقيات غير رسمية ، تم توقيعها خلال مبادرات مثل عملية الخرطوم ، بدون سيطرة (ولا تصديق) من البرلمانات ، مع عواقب واضحة فيما يتعلق بخطر الانحرافات. على سبيل المثال ، توقيع مصر في ٢٠١٧ اتفاقيات مبرمة مع ألمانيا - مقابل مختلف أشكال التعاون الاقتصادي والتنموي والأمني وتدريب الشرطة من خلال بوابة اتفاقيات " إدارة الهجرة" واستراتيجيات التعاون في عسكرة الحدود.

هذا باختصار مثال واضح على الحدود الخارجية والضوابط التي تتخلى عن أي شكل من أشكال الاهتمام بحقوق الإنسان ، بمبادرة على نفقة الاتحاد الأوروبي.